

أثر تطوير المعيار المحاسبي الدولي (IAS) على جودة المعلومات المحاسبية دراسة في سوق العراق للاوراق المالية العراقي (قطاع المصارف وشركات الاستثمار المالي)

فاطمة جاسم السعد

جبار دخيل معلة

عصام حميد داخل

عماد الحرش

جامعة البصرة/كلية الادارة والاقتصاد

كلية مدينة العلم الجامعة

المعهد العالي للتطوير الأمني والإداري

كلية مدينة العلم الجامعة

fatimaiq66@yahoo.com

jabbar_alsaadi@yahoo.com

esam_hameed.d@yahoo.com

emadharesh@yahoo.com

الخلاصة

يهدف البحث إلى تحليل وتقييم أثر التعديلات التي تم إدخالها على المعيار المحاسبي الدولي (IAS39) على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومدى مساهمتها في توافر الشفافية لعمليات الاستثمار في الأدوات المالية. إذ تم قياس واختبار ردود فعل عينة من المهتمين بالقوائم المالية ، تجاه التعديلات التي ادخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية على معيار المحاسبة الدولي (IAS39) عن طريق اصدار معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9). وأشارت نتائج البحث إلى الدور المهم للتعديلات الواردة في معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) في تحقيق درجات عالية من الجودة للمعلومات مقارنة بسابقه المعيار المحاسبة الدولي (IAS39).

الكلمات المفتاحية: المعيار المحاسبي الدولي (IAS39) ، معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) ، جودة المعلومات المحاسبية ، القيمة العادلة.

The impact of the development of the International Accounting Standard IAS39 on the qualitative characteristics of accounting information

Emad Harash Essam
Madenat Alelem
University College

Eessam Hameed Dakil
High Institute for Security and
Administrative Development

Jabbar Alsaadi
Madenat Alelem
University College

Fatima Jasem Alsaad
College of Administration
and Economics

Abstract

The research aims to analyze and evaluate the impact of the amendments that they have been entered to the International Accounting Standard (IAS39) on the qualitative characteristics of accounting information and how they have contributed to the accuracy of investment operations in financial instruments, where the feedback of a sample of those interested in the financial statements had been measured and tested about the amendments which entered by the International Accounting Standard Board (IASB) on the International Accounting Standard (IAS39) throughout the issuance of International Financial Report Standard (IFRS9) on the qualitative characteristics of accounting information .The results of the research indicated the important role of the amendments in the financial report standard (IAS39) in achieving high grades of qualityfor information with the previous one which is (IAS39).

Keywords: (IAS39), (IFRS9), Fair Value, Qualitative Characteristics of Accounting Information

المقدمة

تحتل معايير المتعلقة بالأدوات المالية إهتماماً بالغاً من قبل الأكاديميين ، والمهنيين ومستخدمي القوائم المالية. ويرجع الى عدة الأسباب منها الى أن هذه المعايير ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأسواق المال سواء كمصدر للقياس المحاسبي خاص بالادوات المالية الموجودة (الأصول) والالتزامات المالية أو كمستقبل للمعلومات المالية عن نتائج القياس والعرض والإفصاح. ومن ثم فإن هناك تأثير متبادل بين القيم المالية التي تنتجها هذه المعايير ونتائج تداولات الأوراق المالية في الأسواق. لذلك تتبع أهمية البحث هذا من دراسة المعايير المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة ، وفهم الآثار المتوقعة للجودة التي تتمتع بها المعلومات المحاسبية التي يتم إنتاجها من قبل نظم المعلومات المحاسبية المحاسبية على مستخدمي المعلومات في عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية ، إذ أن الكثير منهم أصبح على علم بأن المعلومات المحاسبية تستند إلى مفاهيم ومبادئ قد تشوبها كثير من العيوب التي تجعلها أقل تمثيلاً ، لذا فقد اتجهوا إلى استخدام القيمة العادلة. فبدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية مشروعاً طويلاً من ثلاث مراحل لتطوير وتبسيط المعيار الدولي (IAS39) الموجه نحو القيمة العادلة واستبداله بمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS 9) من أجل تحسين جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق هذا المعيار. لذلك مشكلة البحث تتمثلت في ما هي انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على اراء مجموعة من المهتمين والممارسين في ضوء المعيارين الدوليين (IAS39) و (IFRS9) على الخصائص النوعية للمعلومات التي يتم إنتاجها. اما هدف البحث جاء ليسهم في ايضاح معايير ونماذج القيمة العادلة باعتبارها اتجاهاً محاسبياً جديداً تتبناه المنظمات المهنية المختلفة ، وتمثلت فرضية البحث بالعلاقة بين التعديلات المهمة الواردة في

معيار التقرير الدولي (IFRS9) ، وبين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

المبحث الاول : منهجية البحث ودراسات سابقة

1. منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في السؤال الآتي:

ما هي انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على اراء مجموعة من المهتمين والممارسين في ضوء المعيارين الدوليين (IAS39) و (IFRS9) على الجودة التي تتمتع بها المعلومات التي يتم إنتاجها من قبل نظم المعلومات المحاسبية في مجموعة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (قطاعي المصارف وشركات الاستثمار المالي)؟

ثانياً: هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في الآتي:

أ- الاساهم في إيضاح معايير ونماذج القيمة العادلة باعتبارها اتجاهاً محاسبياً جديداً تتبناه المنظمات المهنية المختلفة.

ب- ايجاد دليل عملي بمدى منافع المعايير الجديدة عن طريق قياس واختبار ردود فعل عينة من المهتمين والممارسين اتجاه التعديلات التي طرأت على المعيار الدولي (IAS 39) والمتعلقة بالقيمة العادلة بعد إصدار المعيار الولي (IFRS9) ، واثر هذه التعديلات على جودة المعلومات المحاسبية.

ثالثاً: أهمية البحث

توجه كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي في الاونة الاخيرة (FASB) نحو إصدار وتعديل العديد من معايير المحاسبة التي تركز في مضمونها على إعادة تقييم الموجودات (الأصول) المالية بالقيمة العادلة في نهاية الفترة المالية بغرض الإفصاح عن القيمة الحقيقية لها.

لذلك تتبع أهمية البحث من دراسة المعايير المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة ، وضرورة فهم اثارها المتوقعة على جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على مستخدمي المعلومات في عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية ، إذ أن الكثير منهم أصبح على علم بأن المعلومات المالية تستند إلى مفاهيم ومبادئ قد تشوبها كثير من العيوب التي تجعلها أقل تمثيلاً.

رابعاً: فرضية البحث

يسعى الباحثون للإجابة على الأسئلة المتعلقة بمشكلة الدراسة عن طريق اختبار الفرضية الآتية:

تؤدي التعديلات التي أدخلها معيار التقرير الدولي (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) إلى زيادة درجة ملائمة معلومات القوائم المالية للشركات التي لديها معاملات جوهرية في الأدوات المالية.

خامساً: حدود البحث:

يقصر البحث على دراسة معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) والتعديلات التي تمت عليه باصدار معيار التقرير الدولي (IFRS 9) المتعلق بالأدوات المالية (الاعتراف والقياس).

2. الدراسات السابقة

دراسة **Beatty (1995)**: هدفت إلى اختبار مدى تأثير التوجه نحو القيمة العادلة لتقييم الاستثمارات المالية على إدارة المحفظة الاستثمارية وذلك بعد اصدار بيان معيار المحاسبة المالية (SFAS115) وظهور العديد من الانتقادات وخصوصاً بالمصارف. وتوصلت الدراسة إلى تأييد شكوك منفذي هذا المعيار من خلال انخفاض نسبة استحقاقات الاستثمار المالية بعد صدور المعيار وانخفاض نسبة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع لتجنب التقلبات في قيمة حقوق الملكية .

دراسة **Nelson (1996)**: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور وأثر تطبيق المعيار الأمريكي (SFAS107) ، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين

القيمة السوقية لاسهم المصارف التجارية والافصاح عن القيمة العادلة التي تضمنها المعيار (SFAS107) وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة جوهرية بين فرق (القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للأوراق المالية وحقوق الملكية) أي أن القيمة العادلة للأوراق المالية كانت مؤثرة بشكل جوهري في تفسير الفرق بين القيمة السوقية والدفترية للسهم ، أما باقي المتغيرات فلم تظهر الدراسة وجود علاقة ذات أثر جوهري لها في تفسير الفرق بين القيمة السوقية والدفترية للسهم .

دراسة **لوندي (2002)**: هدفت الدراسة إلى قياس مدى التزام المصارف التجارية الأردنية بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بمحاسبة القيمة العادلة والإفصاح الواجب توفره في القوائم المالية السنوية. وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه يتم الإفصاح عن القيمة السوقية لبعض الأدوات المالية مع عدم الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر غير المتحققة ولا عن كيفية معالجتها.

دراسة **Gray (2003)**: أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود ثغرات في متطلبات الإفصاح وخصوصاً الالتزامات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية وليست بالقيمة العادلة عدا الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو مصنفة كأدوات مشتقة ، كما أظهرت النتائج وجود حساسية عالية لدى المصارف التي تطبق المعيار المحاسبي الدولي (IAS39) اتجاه أي تغيير بسيط قد يطرأ على معدل الفائدة الثابتة.

دراسة **Kraft (2005)**: أشارت الدراسة إلى اختلاف قيمة الموجودات (الأصول) المستثمرة في الشركات العامة عن قيمتها المستثمرة في الشركات الخاصة لما للشركات العامة من حماية وإعادة هيكله وتمويل من المالك والذي تكون فيه الدولة صاحبه حقوق الأغلبية . ولكن الدراسة لم تحدد العوامل المؤثرة على القيمة العادلة عند اجراء التقييم والمحاسبة عن القيمة العادلة.

دراسة خطاب (2007): توصلت الدراسة إلى أن أهم المتغيرات ذات التأثير المباشر على المخاطر الائتمانية هي إدارة واستثمار محفظة الموجودات (الأصول) المورقة ومصادر التمويل والقيمة العادلة الشاملة ومحاسبة التحوط بالإضافة إلى التكلفة والعائد.

دراسة Elaine (2007): أكدت الدراسة على أهمية عدم إغفال سعر الفائدة السائد في السوق ومعدل التضخم عند قياس القيمة العادلة لما لها من آثار سلبية أو ايجابية على تذبذب القيمة ، كما أشارت إلى أن الأرباح الموزعة للأوراق المالية التي تحتفظ بها الشركات حتى تاريخ الاستحقاق يكون لها أثر مباشر على تحديد قيمتها على أساس لقيمة العادلة كإصدار FASB للمعيار (157). وأشارت الدراسة إلى إنه كلما كانت المعلومات التي يتم جمعها لقياس القيمة تعبر بوضوح وشفافية وموضوعية كلما كانت القيمة التي يتم قياسها أقرب إلى الواقع.

دراسة شحاتة (2008): خلصت الدراسة إلى أنه يجب الإفصاح عن عمليات التوريق في صلب الميزانية ، مع ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية اللازمة لقياس القيمة العادلة ، وتفضيل معالجة نشاط التوريق كعملية بيع للموجودات (الأصول) عنه كافتراض بضمن تلك الموجودات (الأصول) ، وأن القيمة العادلة هي المقياس الأنسب لتحديد قيمة الموجودات (الأصول) الجديدة والموجودات (الأصول) المالية المحولة ، وتُعد طريقة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المتولدة عن تلك الموجودات (الأصول) المالية المحولة هي أنسب وسيلة لتقدير القيمة العادلة مع ضرورة أخذ مخاطر الائتمان في الاعتبار عند تحديد معدل الخصم ، وذلك بسبب ما تواجهه سوق الائتمان من مشاكل نتيجة الازمة المالية العالمية.

دراسة Carmona & Trombetta (2008): أشارت هذه الدراسة إلى أن وضع المعايير الدولية على أساس المفاهيم تعتبر خطوة هامة جدا في عملية التوافق

المحاسبي بالرغم من كون الاعتماد على هذا الأساس لا يمكن عن طريقه توحيد المقاييس المحاسبية عبر الدول المختلفة.

دراسة Alexander (2012): أوضحت هذه الدراسة أن طرق وإجراءات قياس القيمة العادلة كانت محل جدل ونقاش قبل وبعد وقوع الازمة المالية العالمية ، وأنه لولا اتباع محاسبة القيمة العادلة عند وقوع الازمة المالية العالمية لما أمكن إظهار الخسائر في المصارف والشركات المتعثرة والاعتراف بهذه الخسائر وأشارت الدراسة إلى التعديلات التي اتخذها مجلس المعايير الدولية للتقارير المالية على المعيار المحاسبي الدولي (IAS39) الخاص بالاعتراف والقياس للأدوات المالية والتي تمثلت في السماح للمصارف والشركات خلال فترة معينة إعادة تصنيف الموجودات (الأصول) المالية المحتفظ بها للاتجار أو المعدة للبيع.

دراسة Dirtrich (2000): توصلت الدراسة إلى أن تقديرات القيمة العادلة كانت بالمتوسط متحفظة مقارنة مع أسعار البيع وأن هذه التقديرات كانت أقل تحيزا وأكثر دقة من استخدام أرقام التكلفة التاريخية ، فضلاً عن ذلك تقديرات القيمة العادلة التي كانت تتم من قبل شخص خارجي أكثر دقة وأقل تحيزا من تلك المقدره من قبل شخص داخلي.

دراسة Carroll (2003): توصلت الدراسة إلى أن هناك ارتباط بين أسعار الاسهم والقيمة العادلة للاستثمارات المالية من جهة ، ارتباط بين عوائد الاسهم وأرباح وخسائر القيمة العادلة للأوراق المالية وذلك على عكس معلومات التكلفة التاريخية. وأشارت الدراسة إلى أن الاختلاف في نتائج الدراسات السابقة حول مدى تحقق الثقة في معلومات القيمة العادلة يرجع إلى عدم توافر مقياس متكامل للقيمة العادلة.

دراسة Lantto (2006): افترضت الدراسة بأن المعلومات المحاسبية الناتجة عن طريق تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية تكون ملائمة وموثوقة ، وتوصلت

خلاصة الدراسات السابقة:

- يمكن تلخيص نتائج الدراسات السابقة فيما يأتي:
- رغم كثرة الدراسات التي تتعلق بمعايير الأدوات المالية إلا أنها لم تتطرق إلى تعديلات المعيار (IFRS9) التي تم ادخالها على المعيار المحاسبية الدولي (IAS 39).
- اتجاه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة نظراً لأهمية المعلومات المبنية على أساس القيمة العادلة في القياس والإفصاح وتأثيرها على الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية.
- أن هناك اتفاقاً بين الدراسات على أهمية قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها في التقارير المالية ، ألا أنه لا يوجد اتفاق بين تلك الدراسات على النماذج المستخدمة في قياس القيمة العادلة.
- أن القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة يزيد من جودة خصائص معلومات التقارير المالية ويزيد من شفافية القوائم المالية وفعاليتها في تقديم المعلومات المناسبة للمستثمرين لاتخاذ القرارات وتقيماً للأداء وذلك بشكل يفوق القياس والإفصاح على أساس التكلفة التاريخية.
- تناولت الدراسات أهم المشاكل والصعوبات عند قياس القيمة العادلة من وجهة نظر القياس والإفصاح المحاسبي ، ولكنها لم تصل إلى عرض للعوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة.
- عدم رسوخ مفاهيم القيمة العادلة وأساليب قياسها ، في قيام بعض معدي التقارير المالية بإستثناء استخدام التقدير الشخصي لوضع تقديرات للقيمة العادلة.
- اختلفت نتائج الدراسات حول المعالجات المحاسبية للمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة.
- يسهم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في توحيد السياسات المحاسبية، زيادة الإفصاح والشفافية ،

الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية المبنية على أساس تطبيق معايير التقارير المالية الدولية تكون ملائمة لاتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادية وذات موثوقية عالية.

دراسة **Beest (2009)**: توصلت الدراسة إلى أداة القياس المستخدمة في تقييم جودة الإبلاغ المالي ، وأن الإدارة تساهم في تحسين جودة معلومات التقارير المالية وتعزيز الخصائص المنبثقة عن كل مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية.

دراسة **صالح (2009)**: توصلت الدراسة إلى أن تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة يؤثر بشكل ايجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في البورصة المصرية.

دراسة **Latridis (2010)**: توصلت الدراسة إلى أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية يقلل من نطاق إدارة الأرباح ، وذلك عن طريق الحد من التباين في المعلومات والتلاعب في الأرباح ، وأن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يساهم في الحد من الأزمات المالية نتيجة لتوحيد السياسات المحاسبية ، زيادة الإفصاح والشفافية ، ويزيد من جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة **إبراهيم (2013)**: توصلت الدراسة إلى أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يؤثر ايجابيا على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة و الموثوقية و القابلية على المقارنة).

دراسة **Anwer (2013)**: توصلت الدراسة إلى أن التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية يساهم في الحد من تدخلات الإدارة في السياسات المحاسبية والحد من تهديد الدخل وإدارة الأرباح ، كما توصلت إلى أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين جودة معايير التقارير المالية الدولية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

مجلس معايير المحاسبة المالية استخدام مصطلح القيمة العادلة لأنه ليس لكل الموجودات (الأصول) والالتزامات قيمة يمكن الحصول عليها من لسوق.

ب. معايير القيمة العادلة

بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية مشروعاً لتطوير الإفصاح عن الأدوات المالية ، وانتهى من عملية التطوير بصدور معيار التقرير المالي الدولي (IFRS7) بعنوان " الأدوات المالية: الإفصاح والذي بموجبه تم الغاء المعيار الدولي (IAS30) والغاء متطلبات الإفصاح من معيار المحاسبة الدولي (IAS32) ليقصر الأخير على العرض فقط . اما المعيار الأهم في منظومة معايير الادوات المالية فهو معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) الادوات المالية: الاعتراف والقياس ، الذي يهدف الى تحديد مبادئ الاعتراف بالمعلومات الخاصة بالأدوات المالية وقياسها والإفصاح عنها. [1]

وقد واجه صدور هذا المعيار العديد من الصعوبات والرفض الواسع من قبل بعض المؤسسات ومنها البنوك الاوروبية ، لهذا فانه يُعد أكثر المعايير الدولية التي خضعت للتعديل ، إذ بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية في اذار عام 2008 مشروعاً لتبسيط وتحسين معيار (IAS 39) الادوات المالية: الاعتراف والقياس، [2] وتضمن المشروع ثلاث مراحل لتبسيط المعايير الخاصة بالأدوات المالية : [6]

- **المرحلة الاولى:** متطلبات التصنيف والقياس والالتزامات المالية ، تستوجب أن تكون جميع الموجودات (الأصول) مصنفة على اساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات (الأصول) المالية وخصائص التدفق التعاقدية للموجود المالي. وقد انتهت هذه المرحلة بصدور المعيار (IFRS9) في عام 2009.

- **المرحلة الثانية:** منهجية اختبار وتسجيل هبوط القيمة الجاري العمل بها (التكلفة المطفأة وانخفاض القيمة) ، إذ يصنف المعيار (IFRS9) الموجودات المالية الى

ويزيد من جودة المعلومات المحاسبية. وأهم ما يميز الدراسة الحالية أنها تطرقت إلى معيار التقرير الدولي (IFRS9) وما يحدث من تغير كبير في أسس الاعتراف والتصنيف والقياس للأدوات المالية إلى درجة مؤثرة في القيم المالية لهذه الأدوات وكيفية عرضها والإفصاح عنها وتأثيرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. ويجاد دليل عملي بمدى منافع المعايير الجديدة.

المبحث الثاني

الإطار النظري للبحث

1. المعايير المحاسبية الموجهة نحو القيمة العادلة

أ. مفهوم القيمة العادلة

تعد القيمة العادلة أسلوب من أساليب القياس المحاسبي التي تقيم بموجبها الموجودات والمطلوبات ، لذلك حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية مفهوم القيمة العادلة على انه ذلك المبلغ الذي يمكن ان تتم مبادلة الموجود (الأصل) ، أو سداد الالتزام بين اطراف مطلعة وراغبة في التعامل على اساس تبادل تجاري بحت. وقد ورد هذا التعريف في العديد من معايير المحاسبة الدولية التي أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية (مجلس معايير المحاسبة الدولية حالياً) ، والتي منها:

(IAS30, IAS21, IAS19, IAS16, IAS32, IAS38, IAS39, IAS40,41)

وعرّف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) مفهوم القيمة العادلة وفقاً لما جاء بالمعيار ذي الرقم (107) بانها: القيمة التي بها يمكن تبادل الاداة المالية في المعاملات الجارية بين الأطراف الراغبة بخلاف حالات البيع الجبري أو التصفية.[4] وعرف المجلس مفهوم القيمة العادلة وفقاً لما جاء بالمعيار ذي الرقم (157) لسنة (2007) بانها: السعر الذي يجب الحصول عليه من بيع الموجود (اصل) او الذي يجب دفعه لسداد التزام في عملية تبادل منظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس. [5] وبرر

كما اوضح المعيار عدة مقاييس للقيمة العادلة تمثلت بـ: الاسعار المتداولة في سوق نشط للادوات المالية هي افضل مقياس للقيمة العادلة ، وأداة الدين التي تصنف من قبل وكالة تصنيف مستقلة، وأن يكون لهذه الاداة تدفقات نقدية يمكن تقديرها بشكل معقول ، فضلاً عن الاداة المالية التي لها نموذج تقييم مناسب ، وتعتمد مدخلات هذا النموذج على البيانات المتوافرة من الاسواق النشطة. وتطرق المعيار للطرق البديلة لقياس القيمة العادلة في غير الحالات المعتمدة اعلاه مثل: ان لم تكن السوق نشطة لا يمكن تعديل القيم والاسعار المدرجة في السوق بشكل يعطي تقديراً افضل ، وان كانت السوق نشطة ولكن حجم التداول للموجود (الأصل) المالي او الالتزام المالي المطلوب تقدير قيمته العادلة قليل جداً نسبة الي حجم هذه الادوات المالية فيمكن اعتماد تقديرات صناع السوق لهذه الادوات فيما يتعلق بحجم التداول المتوقع من اجل الحصول على تقييم عادل لقيمة هذه الادوات عن طريق تسجيل قراءات الاسعار لفترات طويلة. وكذلك يمكن اللجوء الى اساليب بديلة اخرى مثل: القيمة السوقية للادوات المشابهة بشكل جوهري ، القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة ، ونماذج تسعير الداخلية ، خدمات التسعير من جهة خارجية ، التدفقات النقدية المخصومة. [3]

3. معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9)

يهدف هذا المعيار الى وضع مبادئ التقرير المالي للموجودات (الأصول) المالية والالتزامات المالية التي يترتب عليها تقديم معلومات ملائمة لمستخدمي التقارير المالية لتقدير مبالغ وتوقيت للتدفقات النقدية المستقبلية. ووفقاً لمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) فإن السمات الاساس لهذا المعيار تختلف عن المعيار السابق معيار (IAS 39) ، وذلك كونه بدأ التحول الى المبادئ بدلاً من القواعد في العديد من متطلباته ، وقد فصل المتطلبات المتعلقة بالموجودات (الأصول) المالية عن تلك المتعلقة بالالتزامات المالية ،

فئتين هما: الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة (Financial assets at amortized cost) ، والموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة (Financial assets at fair value).

– المرحلة الثالثة : محاسبة التحوط ، وجاري العمل بها ، إذ يجري الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة عن طريق الدخل الشامل الآخر ، ووضع مجلس معايير المحاسبة الدولية اتجاهاً يستخدمان لتحديد كيفية تصنيف المالية هما:

أولاً: نموذج اعمال المنشأة لإدارة الموجودات (الأصول) المالية.

ثانياً: خصائص التدفق النقدي التعاقد للموجود (الأصل) المالي.

2. معيار المحاسبة الدولي (IAS 39)

ينص معيار المحاسبة الدولي (IAS39) على وجوب قياس الادوات المالية وفقاً للقيمة العادلة ويتطلب هذا المعيار تصنيف الموجودات (الأصول) المالية ضمن واحدة من اربع فئات لكل منها معايير تصنيف ومتطلبات قياس مختلفة خاصة بها ، وتجمع معايير التصنيف بين (طبيعة الاداة ، طريقة استخدامها ، نية الادارة).

ويتضمن هذا المعيار مجموعة من القواعد التي تسمح للمنشأة باعادة التصنيف بالقيمة العادلة عن طريق الربح او الخسارة لجميع الموجودات (الأصول) المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق اذا تم بيع جزء غير بسيط منها قبل تاريخ استحقاقها ، ويتضمن المعيار استثناءً من قواعد القياس. ووفقاً للمعيار (IAS 39) يتم تصنيف الاستثمارات الى فئات مختلفة: موجودات (أصول) مالية مقيمة بالقيمة العادلة ، وتعالج في قائمة الدخل او تسمى استثمارات للمتاجرة ، والقروض والذمم المدينة ، استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق ، فضلاً عن استثمارات معدة للبيع. [2]

يربط المعيار بين تصنيف الادوات المالية وطريقه قياسها ، استخدام المعيار طريقتين فقط للقياس المحاسبي ، وهما طريقة القيمة العادلة وطريقة التكلفة المستنفذه بعد ان كانت طرق القياس تشمل التكلفة لبعض ادوات حق الملكية. ونقل المتطلبات الواردة في المعيار الدولي (39 IAS) المتعلقة بإلغاء الاعتراف بالموجودات (الأصول) والالتزامات المالية الى معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) دون تغيير. [6]

وأعتبر المعيار أن الطريقة الاساس لقياس الالتزامات هي طريقة التكلفة المستنفذه ، ويستثنى من ذلك المشتقات حيث يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والالتزامات المالية الناتجة عن تحويل أصل مالي غير مؤهل للاستبعاد ، وأضاف المعيار إلى الحالات المستثناة عقود الضمان المالي والارتباطات بتقديم قرض بفائدة أقل من معدل الفائدة السوقي. وأكد المعيار على أنه في حالة وجود مشتقة ضمنية بالموجود (أصل) غير خاضع للمعيار ولا تستطيع المنشأة فصل المشتقة عن الاصل المضيف ، فإنه يمكن للمنشأة أن تحاسب عن العقد بأكمله بالقيمة العادلة عن طريق الربح أو الخسارة. ولم يكن واضحاً في النص السابق امكانية المحاسبة عن أصل خاضع للمعيار ضمن عقد مركب ، كما ان المعيار الجديد إعادة تصنيف الالتزامات المالية. وسمح المعيار الجديد (9) بالاعتراف بأرباح أو خسائر إعادة التصنيف في حالة إعادة تصنيف الموجود (الأصل) المالي من القياس بالتكلفة المستنفذه إلى القياس بالقيمة العادلة عن طريق الأرباح والخسائر. وفيما يختص بالقياس اللاحق سمح المعيار السابق (39) بقياس الموجودات (الأصول) المالية بحسب تصنيف الموجود (الأصل) بينما اختصر المعيار الحالي (9) القياس اللاحق على طريقتي القيمة العادلة والتكلفة المستنفذه ، اما أساس قياس الالتزامات يعد الاعتراف الأولي في المعيار السابق (39) هو التكلفة المستنفذه ، باستثناء المشتقات والالتزامات المالية

التي يكن قياسها بالقيمة العادلة ، بينما أساس القياس في المعيار الدولي (IFRS 9) هو القيمة العادلة باستثناء ما تم تصنيفه لقياس بالتكلفة المستنفذه. كذلك سمح المعيار الدولي (IFRS 9) للمنشأة أن تختار بصفة نهائية أن تعرض مكاسب أو خسائر الموجودات (الأصول) المالية التي تأخذ شكل أداة حق ملكية ولا يحتفظ بها بغرض الاتجار ضمن بنود الأخرى في الدخل الشامل ، ومن ثم إن العرض ضمن البنود الأخرى للدخل الشامل لا يشمل أدوات الدين كما كان متبعاً من قبل معيار (39) ، إذا صنف هذه الأدوات كأدوات متاحة للبيع. واستحدث المعيار (IFRS 9) معالجة جديدة لتغيرات القيمة العادلة للالتزامات المالية المصنفة بالقيمة العادلة عن طريق الربح أو الخسارة مؤداة الاعتراف بالتغيرات الناتجة عن التغير في مخاطر الائتمان ضمن البنود الأخرى في الدخل الشامل ، أما باقي التغيرات فيعترف بها ضمن الربح او الخسارة ، وكانت هذه التغيرات ترحل بالكامل إلى الربح أو الخسارة. [6]

2. جودة المعلومات المحاسبية:

حاول مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المساهمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وزيادة القدرة التفسيرية لها بإعداد تقارير تحسين جودة وشفافية المعلومات ، بحيث تعكس الأداء الاقتصادي والمركز المالي الحقيقي للشركة. وأن تكون القوائم المالية المتاحة للمستثمرين أكثر قابلية للمقارنة ، بما يمكنهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة عند تخصيص مواردهم ، وقد أسهمت الهيئات المحاسبية في تأطير الخصائص الرئيسية والمعززة لنوعية المعلومة المحاسبية عن طريق الاجراءات الآتية: [10]

اولاً: أصدر المجلس قائمة المفاهيم رقم (8) في (2010) وتضمنت اجراء بعض التعديلات على الخصائص النوعية للمعلومات المالية بحيث تكون اكثر

فائدة لمستخدميها في مجالات اتخاذ القرار ، وقد جاءت هذه الخصائص في مجموعتين:

- المجموعة الاولى: الخصائص الاساس ، وشملت خاصيتي الملائمة والتميل الصادق.

- المجموعة الثانية: الخصائص التعزيزية وشملت (القابلية على المقارنة ، والقابلية على التحقق ، والتوقيت المناسب ، والقابلية على الفهم).

ثانياً: أصدر المجلس المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (13) في عام 2011 ، وكان بعنوان القيمة العادلة بهدف الارتقاء بالشفافية عن طريق تعزيز الافصاح عن القيمة العادلة. إذ يرى المجلس بأن التقارير المعدة وفقاً للقيمة العادلة توافر المزيد من البيانات المالية التي تتصف بالقابلية للفهم للمستخدمين مقارنةً بالكلفة التاريخية ، إذ انها تعكس التغييرات التي تحدثت فغي السوق بشكل أفضل.[8]

ثالثاً : جاء معيار التقرير المالي الدولي رقم (9) بعنوان الادوات المالية (تصنيف وقياس) المتطلبات التي تسهم في تبسيط الاجراءات المحاسبية عن الادوات المالية بالمقارنة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) بهدف زيادة مستوى ادراك مستخدمي البيانات القوائم المالية.[6]

يشير مفهوم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على أنها صفات يجب توافرها في المعلومات حتى تجعل القيمة الابلاغية لها كبيرة من وجهة نظر مستخدميها ، لذلك فإن مفهومها غير متفق عليه ولا يمكن إعطاء تعريف واضح وصريح له بحكم ارتباطه بتفسيرات متباينة في أفكار مستخدميها. [10]

وتحدد مفاهيم جودة المعلومات بالخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الاساس الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية. ان جودة المعلومات المحاسبية تعني المدى الذي تكون فيه المؤشرات او المقاييس المحاسبية تمثل مقاييس موثوقة لاداء الشركة ، وتعبير عن حقيقة ادائها وواقعها

الاقتصادي ونتائج اعمالها ، لذلك يمكن أن تتحدد بمدخلين هما:

المدخل الاول: هو مدخل منفعة المعلومات لاتخاذ القرارات.

المدخل الثاني: هو مدخل الحوكمة ، الذي يركز على تسهيل عمليات مراقبة اصحاب المصالح لاداء الشركة ، ووفقاً للاطار المفاهيمي لمعايير التقارير المالية الدولية فإن هذه الخصائص تقسم الى: [9]

1- الخصائص النوعية الرئيسية : الملائمة والتمثيل الصادق.

2 الخصائص النوعية التعزيزية: القابلية على المقارنة ، القابلية على التحقق ، التوقيت المناسب.

وقد حدد الـ(FASB) أهم الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية ، وهي الملائمة والتمثيل الصادق ، كما أن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد على الخصائص النوعية للمعلومات فقط بل يتعداها الى خصائص تتعلق بمتخذي القرارات. وتعتمد فائدة المعلومات لمتخذي القرارات على العديد من العوامل تتعلق بمجال الاستخدام وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها ، ومقدار ونوعية المعلومات المتوفرة والقدرة على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والادراك المتوفرة لدى متخذ القرار. وهنا تتحدد منفعة المعلومات عن طريق الخاصيتين الرئيسيتين (الملائمة والتمثيل الصادق).[15]

1. الملائمة: تعد الملائمة أهم خصائص المعلومات الواجب توافرها والتي يمكن تقديمها لمتخذي القرارات الاستثمارية والإدارية على المستوى الداخلي والخارجي. وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على سلوك متخذي القرارات الاقتصادية وكذلك مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية ، أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية، [3] بموجب اطار (AASB) لكي تكون المعلومات ملائمة يجب ان تمتلك القدرة على التنبؤ والقدرة التوكيدية ، فضلاً عن

تأثيرها في سلوك متخذ القرار. تعتمد درجة ملائمة المعلومات على شخص متخذ القرار وأسلوبه في الاختيار بين البدائل ومدى اتفاق دالة الهدف الخاصة به مع دالة الهدف في نموذج القرار. [7] وتتطلب الملائمة توافر ثلاث خصائص فرعية وهي القدرة التنبؤية، القدرة التقييمية، الحداثة. [14]

2. التمثيل الصادق: يُعدّ العنصر الأكثر أهمية الذي يتعلق بمسألة التطابق أو التماثل بين قياس أو وصف ما، والحدث أو الشيء الاقتصادي الذي يدعى للقياس أو الوصف علي أن يمثله. والتمثيل الصادق يعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد الإبلاغ عنها، عن طريق الحيادية والاكتمال والخلو من الأخطاء والتحقق وتقرير المدقق غير المتحفظ وحوكمة الشركات، للاطمئنان بان المعلومات المفيدة والضرورية غير محذوفة، وتم الإفصاح عنها لاغراض اتخاذ القرار. [12]

3. القابلية للمقارنة: يجب أن يتمكن المستخدمون من إجراء مقارنة للقوائم المالية للشركة على مرور الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في مركزها المالي وفي الأداء. كما يجب أن يكون بإمكانهم مقارنة القوائم المالية للشركة المختلفة من أجل التقييم النسبي لمراكزها المالية، والأداء والتغيرات في المركز المالي. ومن هنا فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والإفصاح عنها يجب أن يتم علي أساس ثابت على مرور الزمن ضمن المنشأة الواحدة اولعدة المنشآت عاملة بنفس القطاع، IPSASB: 2014, (pp7). وان أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة هو إبلاغ المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية، والتغيرات الحاصلة فيها وأثارها على القوائم المالية بحيث يمكن المستخدمين من تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المنشآت للعمليات المالية المشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين

المنشآت المختلفة. فالالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة. ان قابلية المعلومات للمقارنة وما تتطلب من ثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية تعتبر خاصية متداخلة مع خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق. وترتبط خاصية القابلية للمقارنة بمبدأ الاتساق وذلك بهدف امكانية تحقيق المقارنة عبر الفترات المالية المختلفة نتيجة استخدام نفس المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى، أي تعتبر خاصية الثبات متحققة عندما يتم استخدام نفس المعالجة المحاسبية لنفس الحدث وعلى طول الفترات. [3]

ثالثاً: أثر تطوير معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومات المحاسبية:

أجمعت العديد من الدراسات على تميز القيمة العادلة بتزويد مستخدمي التقارير المالية بمعلومات تتوفر فيها خاصية الملائمة وذلك بخلاف التكلفة التاريخية، في حين أن المشكلة الرئيسة هي عدم كفاءة وفاعلية بعض أساليب القياس على تحقيق خاصية الموثوقية كما هو الحال في محاسبة التكلفة التاريخية. [14] وأما فيما يتعلق بتوافر خاصية التمثيل الصادق لمعلومات القيمة العادلة مع زيادة الاهتمام باستخدام القيمة العادلة واصدار الكثير من المعايير المحاسبية التي تطالب بقياس القيمة العادلة سواء على مستوى الاستثمارات المالية أو على مستوى كافة الاصول والالتزامات في مختلف الشركات، فإن السعر السوقي في سوق نشطة هو أفضل المقاييس المحددة للقيمة العادلة وأكثر ثقة، في حين أن أساليب القياس الأخرى للقيمة العادلة يراعي فيها الحصول على أعلى درجة ثقة ممكنة، على أن تبقى في جميع الحالات ذات درجة ثقة مقبولة.

كما أشار البحث من قبل، فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية اقدم على مشروع لتعديل الاعتراف

رابعاً: تقييم خصائص جودة معلومات القيمة العادلة: قياس الأدوات المالية والإفصاح عنها بالقيمة العادلة ينتج معلومات تعكس أثار الظروف الاقتصادية المحيطة عند حدوثها ، مما يجعل القيمة العادلة قابلة للمقارنة باستمرار من حيث العائد المناسب لمستوى الخطر وحجم وقيمة المعلومات والملائمة وموثوقية المعلومات وتوقيت المعلومات يسهم في أن: [11]

1. يكون القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة على توفير معلومات تسمح بإجراء المقارنات بين الأدوات المالية التي تشترك بصورة جوهرية في الخصائص الاقتصادية وذلك بصرف النظر عن الغرض من حيازتها وتوقيت إصدارها واقتنائها.

2. يتسم القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة للموجودات (الأصول) والالتزامات المالية بأنه أكثر ملائمة وموثوقية نظرا لوجود ارتباط معنوي بين أسعار وعوائد الاسهم والتقرير عن معلومات القيمة العادلة.

يكون القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة على توفير معلومات تحقق التعبير الصادق عن الاصول التي يتم قياسها.

يكون القياس على أساس القيمة العادلة يزيد من خصائص جودة المعلومات المحاسبية ، إذ توجد علاقة ارتباط معنوي بين كل هذه الخصائص مثل الملائمة و الثقة و القابلية للمقارنة و القابلية للفهم و الأهمية النسبية و التوقيت المناسب و صدق التعبير و الشفافية و الواقعية و التعبير عن المخاطر و المقدرة التفسيرية ، وهو ما يحقق المنفعة من استخدام هذه المعلومات في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة. ويمكن حصر الآثار المحتملة كما موضحة في الجدول (1) الآتي:

والقياس والعرض والإفصاح عن الأدوات المالية ، وذلك بتعديل المعيارين (IAS 39) و (IAS 32). وجوهر تعديل هذه المعايير هو تبسيط عملية الاعتراف والقياس وتحسين العرض والإفصاح للأصول والالتزامات ، والمكاسب والخسائر الناتجة عن الأدوات المالية. فهذه التعديلات من شأنها تحقيق الآتي:

أ. الغاء أو تخفيض عدم التطابق المحاسبي في قياس للموجودات (الأصول) والالتزامات المالية وما يترتب عليها من مكاسب وخسائر. وهذا يعني استخدام أساس قياسي واحد وهو القيمة العادلة للموجود (الأصل) المالي أو الالتزام المالي المترتب على اداة مالية واحدة . وكذلك عرض المكاسب أو الخسائر المترتبة على الأداة المالية بطريقة عرض واحدة أما عن طريق الدخل الشامل أو عن طريق الدخل التشغيلي.

ب. تبسيط متطلبات الاعتراف والقياس الذي يقلل من صعوبات التطبيق التي كانت تواجه الشركات عند تطبيق المعيار الدولي (IAS39) مما يترتب عليه تقليص أخطاء الاعتراف والقياس بدرجة كبيرة ويحسن من درجة موثوقية المعلومات المحاسبية.

ج. يترتب على تبسيط متطلبات الاعتراف والقياس زيادة قدرة مستخدمي المعلومات المحاسبية على تفسير القيم المالية المرتبطة بالأدوات المالية وفهمها بشكل أفضل الأمر الذي يحسن من مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات. كما تساهم التعديلات الواردة بمعيار التقرير الدولي (IFRS 9) للقياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة على زيادة جودة المعلومات المحاسبية وزيادة منفعة وملائمة المعلومات التي تقدمها القوائم المالية لمستخدميها.

جدول (1) الاثار المحتملة للتعديلات في معيار IFRS9

القابلية للمقارنة	التمثيل الصادق	الملائمة	التعديلات في معيار (IFRS9)
عالية	عالية	عالية	1-تصنيف الأدوات المالية إلى أدوات تقاس بالتكلفة المستنفذة أو القيمة العادلة
عالية	عالية	عالية	2-إمكانية تصنيف الأدوات المالية لتقاس بالقيمة العادلة
متوسطة	متوسطة	متوسطة	3-امكانية قياس المشتقة (الضمنية) بأداة مالية وكذلك الأداة المالية ذاتها بالقيمة العادلة
عالية	عالية	عالية	4-إلغاء تصنيف الاستثمارات المتاحة للبيع
متوسطة	متوسطة	متوسطة	5-وضع قيود إعادة تصنيف الموجودات (الأصول) والالتزامات المالية
عالية	متوسطة	عالية	6- السماح بمعالجة مكاسب أو خسائر أدوات حق الملكية غير المصنفة للاتجار عن طريق الدخل الشامل والاستمرار في ذلك من سنة لأخرى
متوسطة	متوسطة	متوسطة	7-ربط تصنيف الموجودات (الأصول) والالتزامات المالية بنموذج أعمال الشركة بدلا من قرار الإدارة
عالية	عالية	عالية	8-القياس الأولي بالقيمة العادلة حتى ولو كان سعر التنفيذ مختلف عن القيمة العادلة

المبحث الثالث: الجانب العملي (تحليل وتفسير النتائج)

تناول المبحث المتغيرات واسلوب جمع البيانات ومجتمع وعينة البحث والنتائج الاحصائية لتحليل البيانات مناقشة النتائج.

اولا : متغيرات البحث

1. المتغيرات التابعة : تمثل المتغيرات التابعة للبحث الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

Y1	تمثل المتغير التابع الأول (خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية)
Y2	تمثل المتغير التابع الثاني (خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية)
Y3	تمثل المتغير التابع الثالث (خاصية قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة)

2. المتغيرات المستقلة : تمثل المتغيرات المستقلة أهم التعديلات التي أدخلها معيار التقرير الدولي (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) .

جدول (2) المتغيرات المستقلة

المتغير	التعديلات الواردة في معيار (IFR9)
X1	1-تصنيف الادوات المالية إلى أدوات تقاس بالتكلفة المستنفذه او القيمة العادلة
X2	2-امكانية تصنيف الادوات المالية لتقاس بالقيمة العادلة
X3	3-امكانية قياس المشتقة (الضمنية) بأداة مالية وكذلك الاداة المالية ذاتها بالقيمة العادلة
X4	4-إلغاء تصنيف الاستثمارات المتاحة للبيع
X5	5-وضع قيود اعادة تصنيف الموجودات (الأصول) والالتزامات المالية
X6	6-السماح بمعالجة مكاسب أو خسائر أدوات حق الملكية غير المصنفة للاتجار عن طريق الدخل الشامل والاستمرار في ذلك من سنة لأخرى.

X7	7-ربط تصنيف الاصول والالتزامات المالية بنموذج اعمال المنشأة بدلا من قرار لادارة
X8	8-القياس الاولي بالقيمة العادلة حتى ولو كان سعر التنفيذ مختلف عن القيمة العادلة

المحور الثالث : تضمن ثمانية اسئلة لقياس اثر التعديلات الواردة في معيار التقرير الدولي (IFRS9) على خاصية قابلية على المقارنة.

تم استخدام مقياس ليكرت (Likert) للترتيب ذي الدرجات السبعة حيث (5، 6، 7) تعبر عن افضلية متدرجة (5 ادنى ، 7 أقصى) لمعيار التقرير الدولي (IFRS 9) من حيث التأثير على الخصائص النوعية للمعلومات اما (1، 2، 3) فتعني ان معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) افضل من معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 9) فيما يتعلق بتحقيق الخصائص النوعية للمعلومات وتكون درجة (1) معبرة عن أفضلية تامة للمعيار (IAS 39) على المعيار (IFRS 9) اما الدرجة (4) فانها تعني ان التعديلات التي ادخلها المعيار (IFRS 9) معادلة لنصوص المعيار (IAS 39) ولا تقلل من منفعة الخصائص النوعية للمعلومات. ان استخدام المقياس من سبع درجات يتيح لافراد العينة اختيار الرتبة المناسبة في الاتجاهين معيار (IAS 39) أو اتجاه المعيار (IFRS 9) .

رابعا :عينة البحث: تم اختيار عينة البحث من مجموعة من الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية (قطاعي المصارف وشركات الاستثمار المالي) والبالغة 45 مصرف وشركة استثمار مالي اما العينة فشملت (المديرين الماليين والمدققين لتلك الشركات ومحللين الماليين و الأكاديميين) ، وتم توزيع 180 استمارة اما عدد الاستثمارات المستلمة والصالحة للتحليل فبلغت 138 كما هو موضح في الجدول (3).

وبناءً عليه فان كل متغير مستقل من المتغيرات المستقلة المحددة في الجدول رقم (2) يفترض انه يؤثر أو لا يؤثر في المتغيرات التابعة الثلاثة. وللتوضيح فان المتغير المستقل (X1) وهو تصنيف الأدوات المالية إلى أدوات تقاس بالتكلفة المستنفذة أو القيمة العادلة يؤثر على خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية بقيمة يعبر عنها (Y1) وعلى خاصية التمثيل للمعلومات المحاسبية بقيمة يعبر عنها (Y2) وعلى خاصية قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة بقيمة يعبر عن (Y3).

ثانياً: أساليب جمع البيانات:

اعتمدت البحث في الحصول على البيانات الأولية اللازمة للبحث واختبار الفروض على:

قائمة الاستبيان كوسيلة اساسية لجمع البيانات و اسلوب المقابلة لضمان سلامة وفهم المتلقين لقوائم الاستبيان.

ثالثاً : وصف قائمة الاستبيان: قسمت القائمة الى ثلاثة محاور

المحور الاول: تضمن ثمانية اسئلة لقياس اثر التعديلات الواردة في معيار التقرير الدولي (IFRS9) على خاصية ملائمة المعلومات.

المحور الثاني : تضمن ثمانية اسئلة لقياس اثر التعديلات الواردة في معيار التقرير الدولي (IFRS 9) على خاصية التمثيل الصادق.

جدول (3) وصف عينة البحث

مفردات العينة	قوائم المرسله	قوائم المستلمة	النسبة المئوية
الاكاديميون	45	35	77.77%
المدققون	50	35	70%
المدراء الماليون	35	30	85.77%

75%	30	40	المحللون الماليون
76.6%	130	170	الاجمالي

سادساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

اختبار تحليل المصدقية و اختبار T-test واختبار تحليل التباين واختبار Ci-Square

سابعاً: تحليل وتفسير النتائج / اختبار تحليل المصدقية

جدول (4) مدى تجانس بنود المتغيرات المستخدمة

المتغير	N of Items	Cronbach's Alpha
مجموعة المتغيرات المستخدمة ككل	24	.873
خاصية ملائمة المعلومات (1 , 8) Y1	8	.737
خاصية التمثيل المعلومات (2 , 8) Y2	8	.813
خاصية قابلية المعلومات للمقارنة (1 , 8) Y3	8	.773

تم استخدام اختبار الفا - كرونباخ Cronbach's Alpha لبيان مدى تجانس بنود المتغيرات المستخدمة ويلاحظ

من الجدول (4) أن هناك درجة عالية من التجانس والاتساق تعكسها قيمة Alpha بين مجموعة المتغيرات المستخدمة مما يدل على حسن اختيار مجموعة متغيرات البحث.

2- اختبار فروض البحث : تم اعتماد (T-One Sample Test) عند مستوى معنوية (5%) وبمستوى ثقة (95%).

جدول (5) المتوسط العام للمتغيرات

المتغير	T	درجة الحرية	المتوسط العام	الانحراف المعياري	مستوي المعنوية
خاصية ملائمة المعلومات Y1	67.993	129	5.1952	.87119	.0000
خاصية التمثيل المعلومات Y2	62.316	129	5.1000	.93313	.0000
خاصية قابلية المعلومات للمقارنة Y3	84.529	129	5.0942	.68714	.0000

ويلاحظ من الجدول رقم (5) أن المتوسط العام للمتغيرات 5.1952 وهو أكبر من (4) مما يدل على وجود تأثيرات

إيجابية للتعديلات التي ادخلها معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

اختبار الفرضية الاولى

الفرضية الاولى: تؤدي التعديلات التي ادخلها معيار التقرير الدولي (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولي (IAS

39) إلى زيادة درجة ملائمة معلومات القوائم المالية للشركات.

جدول (6) نتائج اختبار T

المتغير	T	درجة الحرية	المتوسط العام	الانحراف المعياري	مستوي المعنوية
خاصية ملائمة المعلومات Y1	67.9931	129	5.1952	.87119	.0000

يتضح من الجدول (6) ان المتوسط العام

لمتغير خاصية ملائمة المعلومات يزيد قليلا عن الدرجة

(5) كما تم تعريفها من قبل وهذا يعني ان المتوسط لعام

للتعديلات يميل إلى أن التعديلات التي ادخلها معيار

الفرضية الثانية:

تؤدي التعديلات التي ادخلها معيار التقرير الدولي (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) إلى زيادة درجة الثقة في معلومات القوائم المالية للشركات التي لديها معاملات جوهرية في الأدوات المالية.

يؤكد صحة الفرضية الأولى: تؤدي التعديلات التي ادخلها معيار لتقرير الدولي (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) إلى زيادة درجة ملائمة معلومات القوائم المالية للشركات التي لديها معاملات جوهرية في الأدوات المالية.

جدول (7) نتائج اختبار T

الانحراف المعياري	المتوسط العام	درجة الحرية	T	المتغير
.93313	5.1000	129	62,316	خاصية التمثيل الصادق للمعلومات Y2

(9) على معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) إلى زيادة درجة الثقة في معلومات القوائم المالية للشركات التي لديها معاملات جوهرية في الأدوات المالية. **الفرضية الثالثة:** تؤدي التعديلات التي ادخلها معيار التقرير الدولي (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) تؤدي إلى زيادة درجة قابلية القوائم المالية للمقارنة للشركات التي لديها معاملات جوهرية في الأدوات المالية.

يلحظ من الجدول رقم (7) ان المتوسط العام لمتغير خاصية التمثيل للمعلومات يزيد عن الدرجة (5) هذا يعني أن المتوسط العام للتعديلات يميل إلى أن التعديلات التي أدخلها معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 9) تؤثر إيجاباً وبصورة معنوية على خاصية التمثيل للمعلومات ، إذ بلغ (المتوسط = 5.1 قيمة الاختبار $t = 62.316$ ومستوى المعنوية أقل من 5% حيث $(a = 0.0000)$ وهذا يؤكد صحة الفرضية الثانية: تؤدي التعديلات التي أدخلها معيار التقرير الدولي IFRS

جدول (8) نتائج اختبار T

الانحراف المعياري	المتوسط العام	درجة الحرية	T	المتغير
.68714	5.0942	129	84.529	خاصية مقارنة المعلومات Y3

الدولي IAS 39 إلى زيادة درجة قابلية القوائم المالية للمقارنة للشركات التي لديها معاملات جوهرية في الأدوات المالية. وعلى الرغم من تأكيد الفروض من حيث الاثر الايجابي للتعديلات الواردة بالمعيار الدولي (IFRS 9) على خصائص المعلومات الثلاثة ، إلا أن متوسط الردود على المتغيرات الثلاثة مجتمعة يقترب من (5) ، وهي أدنى درجة للتأثير الايجابي . ويفسر ذلك بأن المعيار (IFRS 9) لم يبدأ تطبيقه بعد ، لذلك تم اجراء اختبار تحليل التباين.

يلحظ من الجدول رقم (8) ان المتوسط العام لمتغير خاصية قابلية المعلومات للمقارنة يزيد عن (5) وهذا يعني ان المتوسط العام للتعديلات يميل أن التعديلات التي ادخلها معيار لتقرير المالي الدولي (IFRS9) تؤثر ايجابا وبصورة معنوية على خاصية قابلية المعلومات للمقارنة (المتوسط = 5.0942 و قيمة الاختبار $t = 84.529$ ، بمستوى المعنوية أقل من 5% حيث $(a = 0.0000)$ وهذا يؤكد صحة الفرضية الثالثة : تؤدي التعديلات التي ادخلها معيار التقرير الدولي (IFRS 9) على معيار المحاسبة

3- تحليل التباين ANOVA لمتغير خاصة ملائمة لمعلومات

جدول (9) تحليل التباين ANOVA لمتغير خاصة ملائمة لمعلومات

مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F	مستوي المعنوية
بين المجموعات	6.356	2.119	2.916	.037
داخل المجموعات	91.550	.727		
الاجمالي	97.906			

يلحظ من الجدول (9) متوسط الردود الخاصة بالتعديلات الثمانية على متغير خاصة ملائمة المعلومات كانت

$F = 2.916$ بمستوى معنوية اقل من 5% ($\alpha = 0.037$) ، وهذا يؤكد صحة النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام

اختبار T.

جدول (10) تحليل التباين لمتغير خاصة التمثيل المعلومات

مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F	مستوي المعنوية
بين المجموعات	5.298	1.766	2.829	.041
داخل المجموعات	78.661	.624	2.829	
الاجمالي	83.960			

يلحظ من الجدول ان متوسط الردود الخاصة بالتعديلات الثمانية على متغير خاصة التمثيل الصادق للمعلومات حيث

كانت $F = 2.829$ بمستوى معنوية أقل من 5% ($\alpha = 0.41$) ، ويؤكد هذا صحة النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام

اختبار T.

جدول (11) تحليل التباين لمتغير خاصة قابلية المعلومات للمقارنة

مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F	مستوي المعنوية
بين المجموعات	4.455	1.485	3.314	.022
داخل المجموعات	56.453	.448		
الاجمالي	60.908			

نقبل الفرضية القائلة " بأن التعديل الوارد في المعيار

(9) يؤثر ايجابيا على خاصية المعلومات المحاسبية أما

إذا كانت الردود باتجاه الرتب (1، 2، 3) فأننا نرفض

الفرضية بأن التعديلات الواردة في المعيار (9) لها تأثير

معنوي على خاصية المعلومات المحاسبية. بل وعلى

العكس نقبل الفرضية البديلة بأن هذه التعديلات اثرت

سلبا على الخصائص، أما إذا كانت أغلبية الردود باتجاه

الرتبة (4) فأننا نرفض أيضا الفرضية بأن التعديلات التي

ادخلها المعيار (9) أثرت ايجابيا على خاصية

المعلومات المحاسبية ولكننا في نفس الوقت نرفض أي

فرضية بأن هذه التعديلات أثرت سلبا على الخصائص

يلحظ من الجدول ان متوسط الردود بالتعديلات الثمانية

على متغير خاصة المقارنة للمعلومات حيث بلغت

$f = 3.314$ بمستوى معنوية اقل من 5% حيث بلغت

$a = 0.022$ وهذا يؤكد صحة النتائج التي تم التوصل

إليها باستخدام اختبار T ، فضلاً عن اختبارات الفروض

السابقة باستخدام اختبار T وتحليل التباين تم استخدام

تحليل Chi-Square لاختبار معنوية توزيع الاجابات

على الرتب المختلفة حيث يتم اختبار الرتبة ذات اكبر

عدد من الردود ومدى اختلافها معنويا مع الرتب الاخرى

من حيث عدد الردود عليها. وبالتالي إذا كانت الردود

باتجاه الرتب (5، 6، 7) وتختلف معنويا عن البقية فإننا

(39) تؤدي إلى زيادة درجة ملائمة معلومات القوائم المالية للشركات التي لديها معاملات جوهرية في الأدوات المالية و الجدول رقم (11) يوضح نتائج تحليل Chi-Square ، إذ تم ترتيب التعديلات من أعلى الردود من كل رتبة.

النوعية المعلومات. والجدول التحليل الإحصائي (11)، (13,12) مبنية حسب كل خاصية من خصائص المعلومات.

4. أثر التعديلات على خاصية ملائمة المعلومات

أثر التعديلات التي أدخلها معيار التقرير الدولي (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولي (IAS) جدول (12) التعديلات على خاصية ملائمة المعلومات

مستوي المعنوية	Chi-Square	عدد مشاهدات الرتبة الاعلى	الرتبة الاعلى	التعديلات في معيار (IFRS9)
0.000	89.08	6	65	1- الاستمرار بمعالجة مكاسب او خسائر ادوات حق الملكية غير المصنفة للتجار عن طريق الدخل الشامل.
0.000	49.13	6	65	2- قياس المشتقة (الضمنية) والأداة مالية بالقيمة العادلة
0.000	102.41	6	58	3-القياس (الاولي) بالقيمة العادلة وإن اختلف سعر التنفيذ عن القيمة العادلة
0.000	99.85	6	57	4-ربط تصنيف الاصول والالتزامات المالية بنموذج اعمال الشركة بدلا من قرار الإدارة
0.000	72.70	6	47	5- تصنيف الادوات المالية لتقاس بالقيمة العادلة
0.000	101.67	6	47	6-الغاء تصنيف الاستثمارات المتاحة للبيع
0.000	80.92	5	53	7-وضع قيود إعادة تصنيف الاصول والالتزامات المالية
0.000	74.46	5	40	8-تصنيف الادوات المالية الى ادوات تقاس بالتكلفة المستفذه او القيمة العادلة

جاءت عن التعديلات بالنسبة للترتب الأخرى . كما يوضح الجدول رقم (12) أيضا أن هناك تعديلات حصلت على الرتبة (5) وهما وضع قيود إعادة تصنيف الاصول والالتزامات المالية (53) رد ، وتصنيف الأدوات المالية إلى أدوات تقاس بالتكلفة المستفذه أو لقيمة العادلة (40) رد وعلى الرغم من أنهما معنويين ويشيران إلى أن هذه التعديلات أثرت ايجابيا بأدنى درجة على خاصية ملائمة المعلومات وهذه النتائج في مجملها تؤدي إلى تأكيد الفرض بأن جميع التعديلات أثرت ايجابيا على خاصية ملائمة لمعلومات. حيث تؤدي التعديلات التي أدخلها معيار التقرير الدولي (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) إلى زيادة درجة ملائمة معلومات القوائم المالية للشركات التي لديها معاملات جوهرية في الأدوات المالية.

يلحظ من الجدول أن التعديلات السنة الأولى حصلت على ثاني أعلى رتبة حيث لم يحصل أي تعديل على الرتبة (7) وفي مقدمتها السماح بمعالجة مكاسب أو خسائر أدوات حق الملكية غير المصنفة للتجار من خلال الدخل الشامل والاستمرار في ذلك من سنة لأخرى، وإمكانية قياس المشتقة (الضمنية) بأداة مالية وكذلك الأداة المالية ذاتها بالقيمة العادلة حيث حصل كل منها على (65). وهو عدد يختلف معنويا على الردود من جميع الترتب الأدنى بالنسبة لجميع التعديلات . أما التعديل التي يقضي بإلغاء تصنيف الاستثمارات المتاحة فقد حصل على الرتبة (6) أيضا ولكن بأقل عدد من الردود (47) ونفس الشيء بالنسبة إلي إمكانية تصنيف الأدوات لتقاس بالقيمة العادلة . ومع هذا تظل الردود بالنسبة للتعديلات مختلفة معنويا عن الردود التي

5- اثر التعديلات على خاصية التمثيل الصادق

المعلومات

اثر التعديلات التي ادخلها معيار لتقرير الدولي

(IFRS 9) علي معيار المحاسبة الدولي (IAS 39)

تؤدي إلي زيادة درجة الثقة في معلومات القوائم المالية

للشركات لتي لديها معاملات جوهرية في الأدوات المالية

ويوضح الجدول رقم (12) تحليل Chi-Square ، تم

ترتيب التعديلات أعلى الردود من كل رتبة.

جدول (13) التعديلات على خاصية التمثيل الصادق المعلومات

مستوى المعنوية	Chi- Square	عدد مشاهدات الرتبة الاعلى	الرتبة الاعلى	التعديلات في معيار (IFRS9)
0.000	78.77	6	62	1- الاستمرار بمعالجة مكاسب او خسائر ادوات حق الملكية غير المصنفة للتجار عن طريق الدخل الشامل.
0.000	78.77	6	62	2- قياس المشتقة (الضمنية) والأداة مالية بالقيمة العادلة
0.000	98.92	6	57	3-القياس (الاولي) بالقيمة العادلة وإن اختلف سعر التنفيذ عن القيمة العادلة
0.000	67.35	6	57	4-ربط تصنيف الاصول والالتزامات المالية بنموذج اعمال الشركة بدلا من قرار الإدارة
0.000	62.46	6	46	5- تصنيف الادوات المالية لتقاس بالقيمة العادلة
0.000	88.4	6	42	6-الغاء تصنيف الاستثمارات المتاحة للبيع
0.000	75.77	5	55	7-وضع قيود إعادة تصنيف الاصول والالتزامات المالية
0.000	60.71	5	41	8-تصنيف الادوات المالية الى ادوات تقاس بالتكلفة المستنفذة او القيمة العادلة

وامكانية تصنيف الأدوات لتقاس بالقيمة العادلة . ومع هذا تظل الردود بالنسبة للتعديلات مختلفة معنويا عن الردود التي أتت على التعديلات بالنسبة للرتب الأخرى. كما يوضح الجدول أيضا أن هناك تعديلات حصل على الرتبة (5) وهما وضع قيود إعادة تصنيف الاصول والالتزامات المالية (55) رد ، وتصنيف الأدوات المالية إلى أدوات تقاس بالتكلفة المستنفذة أو القيمة العادلة (41) رد وعلى الرغم من أنهما معنويان ويشيران إلى أن هذه التعديلات أثرت ايجابيا بأدنى درجة على خاصية الثقة المعلومات . هذه النتائج في مجملها تؤدي إلى تأكيد الفرض بان جميع التعديلات أثرت ايجابيا على خاصية التمثيل حيث تؤدي التعديلات التي ادخلها معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 على المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39)

يلحظ من الجدول أن التعديلات الستة الأولى حصلت على ثاني أعلى رتبة حيث لم يحصل أي تعديل على الرتبة (7) وفي مقدمتها السماح بمعالجة مكاسب أو خسائر أدوات حق الملكية غير لمصنفة للتجار من خلال الدخل الشامل والاستمرار في ذلك من سنة لأخرى وإمكانية قياس المشتقة (الضمنية) بأداة مالية وكذلك الأداة المالية ذاتها بالقيمة العادلة حيث حصل كل منها على (62). وهو عدد يختلف معنويا على الردود من جميع الرتب الأدنى بالنسبة لجميع التعديلات . أما التعديل التي يقضي بربط تصنيف الاصول والالتزامات المالية بنموذج أعمال المنشأة بدلا من قرار الإدارة فقد حصل على الرتبة (6) أيضا ولكن بأقل عدد من الردود (57) ونفس الشيء بالنسبة إلى القياس الأولي بالقيمة العادلة حتى ولو كان سعر التنفيذ مختلف عن القيمة العادلة

تؤدي إلى زيادة درجة قابلية القوائم المالية للمقارنة في الشركات التي لديها معاملات جوهرية في الأدوات المالية. ويوضح الجدول رقم (13) تحليل Chi-Square ، إذ تم ترتيب التعديلات من حيث أعلى الردود من كل رتبة.

إلى زيادة درجة تمثيل معلومات القوائم المالية للشركات التي لديها معاملات جوهرية في الأدوات المالية.
6- أثر التعديلات على خاصية قابلية المعلومات للمقارنة:

أثر التعديلات التي ادخلها معيار التقرير الدولي (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) جدول (14) التعديلات على خاصية قابلية المعلومات

مستوى المعنوية	Chi-Square	عدد مشاهدات الرتبة الاعلى	الرتبة الاعلى	التعديلات في معيار (IFRS9)
0.000	90.92	6	64	1- الاستمرار بمعالجة مكاسب او خسائر ادوات حق الملكية غير المصنفة للاتجار عن طريق الدخل الشامل.
0.000	94.31	6	57	2- قياس المشتقة (الضمنية) والأداة مالية بالقيمة العادلة
0.000	72.89	6	49	3- القياس (الاولي) بالقيمة العادلة وإن اختلف سعر التنفيذ عن القيمة العادلة
0.000	87.29	6	47	4- ربط تصنيف الاصول والالتزامات المالية بنموذج اعمال الشركة بدلا من قرار الإدارة
0.000	69.66	6	46	5- تصنيف الادوات المالية لتقاس بالقيمة العادلة
0.000	71.31	5	53	6- الغاء تصنيف الاستثمارات المتاحة للبيع
0.000	69.39	5	45	7- وضع قيود إعادة تصنيف الاصول والالتزامات المالية
0.000	80.28	5	44	8- تصنيف الادوات المالية الى ادوات تقاس بالتكلفة المستنفذة او القيمة العادلة

والقياس الأولي بالقيمة العادلة حتى ولو كان سعر التنفيذ مختلف عن القيمة العادلة. ومع هذا تظل الردود بالنسبة للتعديلات مختلفة معنويا عن الردود التي أتت على التعديلات بالنسبة للرتب الأخرى كما يوضح الجدول أيضا أن هناك ثلاثة تعديلات حصلت على الرتبة (5) وهما وضع قيود إعادة تصنيف الاصول والالتزامات المالية (53) رد والغاء تصنيف الاستثمارات المتاحة للبيع (45) رد وتصنيف الأدوات المالية إلى أدوات تقاس بالتكلفة المستنفذة أو القيمة العادلة 44 رد. وعلى الرغم من أن هذه التعديلات معنوية وتشير إلى ان هذه التعديلات أثرت ايجابيا بأدنى درجة على خاصية قابلية المعلومات للمقارنة. هذه النتائج في مجملها تؤدي إلى تأكيد الفرض بان جميع التعديلات أثرت ايجابيا على خاصية قابلية المعلومات للمقارنة حيث تؤدي التعديلات التي ادخلها

يلحظ من الجدول أن التعديلات الخمسة الأولى حصلت على ثاني أعلى رتبة حيث لم يحصل أي تعديل على الرتبة (7) وفي مقدمتها امكانية قياس المشتقة (الضمنية) بأداة مالية ، وكذلك الأداة المالية ذاتها بالقيمة العادلة ، بأداة مالية و ربط تصنيف الاصول والالتزامات المالية بنموذج اعمال المنشأة بدلا من قرار الإدارة . حيث حصل كل منها على (64) ، (57) رد على التوالي وهو عدد يختلف معنويا عن الردود من جميع الرتب الأدنى بالنسبة لجميع التعديلات. أما التعديل التي يقضي بإمكانية تصنيف الأدوات المالية لتقاس بالقيمة العادلة فقد حصل على الرتبة (6) أيضا ولكن باقل عدد من الردود (49) والشئ نفسه بالنسبة إلي السماح بمعالجة مكاسب أو خسائر أدوات حق الملكية غير المصنفة للاتجار عن طريق الدخل الشامل والاستمرار في ذلك من سنة لأخرى

القوائم المالية للشركات التي لديها معاملات جوهرية في الأدوات المالية.

3. ان الهدف الثالث للبحث جاء بالتعديلات التي ادخلها معيار التقرير الدولي (IFRS9) علي معيار المحاسبة الدولي (IAS39) التي تؤدي زيادة درجة قابلية القوائم المالية للمقارنة للشركات التي لديها معاملات جوهرية في الأدوات المالية وتوصل البحث إلى أنه يوجد تأثير معنوي للتعديلات التي ادخلها معيار التقرير الدولي (IFRS9) على معيار المحاسبة الدولي (IAS39) تؤدي إلى زيادة درجة قابلية القوائم المالية للمقارنة للشركات التي لديها معاملات جوهرية في الأدوات المالية . وهذا يعني قبول الفرض الذي يفترض أن التعديلات التي ادخلها معيار التقرير الدولي (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) تؤدي إلى زيادة درجة قابلية القوائم المالية للمقارنة للشركات التي لديها معاملات جوهرية في الأدوات المالية.

4. إن التأثير الأدنى كان للتعديلات التي تناولت تصنيف الأدوات المالية الأمر الذي يكشف عن مشاكل في فهم وتطبيق وتفسير أسس تصنيف الأدوات المالية.

5. التعديلات التي لقيت رداً قوية هي تلك المرتبطة بالقياس القيمة العادلة ومعالجة ما ينتج من ذلك من مكاسب او خسائر في دخل الفترة في(قائمة الدخل او عناصر الدخل الشامل الاخرى) .

6. على الرغم من تأكيد فروض البحث بوجود التأثير الايجابي للتعديلات الواردة بالمعيار الدولي (IFRS 9) على خصائص المعلومات الثلاث، إلا أن متوسط الردود على المتغيرات الثلاثة مجتمعة يقترب من الرتبة (5) وهي أدنى رتب التأثير الايجابي ويفسر ذلك بأن المعيار (IFRS 9) لم يبدأ تطبيقه بعد ، ومن ثم فإن تقدير التأثيرات بصورة دقيقة لن يتم إلا مع التطبيق العملي للمعيار.

معيار التقرير الدولي (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) إلى زيادة درجة قابلية معلومات القوائم المالية للمقارنة للشركات التي لديها معاملات جوهرية في الأدوات المالية.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1. ان الهدف الأول للبحث جاء بالتعديلات التي ادخلها معيار التقرير الدولي (IFRS9) على معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) التي تؤدي زيادة درجة ملائمة معلومات القوائم المالية للشركات التي لديها معاملات جوهرية في الأدوات المالية وتوصل البحث إلى أنه يوجد تأثير معنوي للتعديلات التي أدخلها معيار التقرير الدولي (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) تؤدي التعديلات إلى زيادة درجة ملائمة معلومات القوائم المالية للشركات لديها معاملات جوهرية في الأدوات المالية وهذا يعني قبول الفرضية تؤدي التعديلات التي أدخلها معيار التقرير الدولي (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) إلى زيادة درجة ملائمة معلومات القوائم المالية للشركات التي لديها معاملات جوهرية في الأدوات المالية .

2. ان الهدف الثاني للبحث جاء بالتعديلات التي ادخلها معيار التقرير الدولي (IFRS9) على معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) التي تؤدي زيادة درجة الثقة في معلومات القوائم المالية للشركات التي لديها معاملات جوهرية في الأدوات المالية وتوصل البحث إلى أنه يوجد تأثير معنوي للتعديلات التي ادخلها معيار التقرير الدولي (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) تؤدي إلى زيادة درجة التمثيل في معلومات القوائم المالية للشركات التي لديها معاملات جوهرية في الأدوات المالية. وهذا يعني قبول الفرضية* تؤدي التعديلات التي ادخلها معيار التقرير الدولي (IFRS9) على معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) إلى زيادة درجة الثقة في معلومات

ثانياً: التوصيات

من النتائج التي توصل إليها البحث إن التعديلات التي ادخلها معيار التقرير الدولي (IFRS9) على معيار المحاسبة الدولي (IAS39) تؤدي إلى زيادة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملائمة ، والتمثيل ، والقابلية للمقارنة) للشركات التي لديها معاملات جوهرية في الأدوات المالية ، ومن ثم يمكن ادراج التوصيات الآتية:

1. دراسة وتحليل توجهات معايير المحاسبة الدولية بشأن القيمة العادلة واعتماد الملائم منها لبيئة الممارسة المحاسبية العراقية، والعمل على اصدار قاعدة محاسبية للمحاسبة عن القيمة العادلة ، يتضمن تعريف واضح لمفهوم القيمة العادلة ، وأسس قياسها ومتطلبات الإفصاح عنها.

2. تمثل مشكلة التمثيل والثقة أهم صعوبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة ، لذلك ينبغي العمل على توفير توجيهات واضحة ومحددة لقياس القيمة العادلة ، وتقليل الاعتماد على التقديرات الشخصية من قبل معدي التقارير المالية لتجنب المشاكل الناتجة عن عمليات إدارة الأرباح.

3. الاهتمام من معدي ومدققي القوائم المالية بعنصري الخصائص الاساسية للمعلومات المحاسبية لما لها من أثر مباشر على حقيقة القيم المعروضة بالقوائم المالية والتي يتم الإفصاح عنها لمستخدمي القوائم المالية بالشكل الذي يساعد المستخدمين على سرعة الفهم والاستيعاب.

4. ضرورة اجراء المزيد من البحوث على موضوع التعديلات التي ادخلها معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) خاصة مع بداية التطبيق الفعلي للمعيار وكذلك على تطور وتوحيد المعايير الخاصة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة وذلك لتوفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية تسهم في ترشيد القرارات الاقتصادية وتشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية ، عن طريق قيام الشركات العراقية المدرجة في سوق الأوراق المالية الإفصاح عن القيمة العادلة

لموجوداتها بتنظيم قوائم مكملة للقوائم الرئيسية التي يتم تنظيمها على اساس التكلفة التاريخية.

المصادر

1. الاسعد ، آلاء مصطفى ، (2013) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية.
2. المعيني ، سعد سلمان ، وياسين ، يوسف طه ، 2018 ، تأثير تطبيق متطلبات القياس والافصاح لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في نطاق عملية التدقيق ، مجلة الدنانير ، العدد الثاني عشر .
3. صالح ، رضا ابراهيم ، (2009) ، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية - جامعة الإسكندرية العدد رقم (٢) المجلد رقم (٤٦).
4. عبد الحليم ، صفوان قصي ، و عبد علي ، اسماء عبد الكاظم ، (2013) ، إعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات بالقيمة العادلة في ظل المعيار المحاسبي الدولي (16) بالتطبيق على الشركة العامة للصناعات الصوفية ، (دراسة حالة) ، بحث مستل من رسالة ماجستير دليل إرشادي لتدقيق القيمة العادلة عن الموجودات غير المتداولة في ظل معيار الإبلاغ المالي العالمي (IFRS 13) ، مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد (3) العدد (6) .
5. عبد الحميد ، سارة عبد الملك و المعيني ، سعد سلمان ، (2013) ، أثر القيمة العادلة في نتائج النشاط للمصارف التجارية الأهلية ، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة ، مجلة التقني/المجلد السادس والعشرون /العدد الرابع.
6. محمد ، صلاح علي احمد ، و حامد ، محجوب عبدالله ، (2017) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية - المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث - العدد التاسع - المجلد الأول.

11. Basu , S., (2003) " Discussion – the reliability of fair value Versus Historical Cost – End Mutual Funds " , Journal of Accounting Auditing and finance Vol, 18 No 1. pp. 25 – 39.
12. Cheung,E.,Evans,E.,&Wright (2010) An historical review of quality in financial reporting in Australia. Accounting Review 22(2) pp: 138-147.
13. IPSASB, International Public Sector Accounting Standards Board, (2014), "The Conceptual Framework for General Purpose Financial Reporting by Public Sector Entities 22-Kraft .P., (2005) Fair value methodologies" journal of investment compliance.6 (1) pp:16-22.
14. Stella . S., & Malcolm S., (2009) " Value – relevance of presenting changes in fair value of investment properties in the income statement : evidence from Hong Kong " accounting and business research vol 39 No. 2 pp. 103 – 118
15. Wongsim , M., & Gao , J., (2011) Exploring information Quality in accounting information systems adoption " communications of the IBIMA, PP: 1 – 12.
7. هلال سمير رياض (2012) مدخل الي المحاسبة الادارية – ترشيد القرارات الادارية " كلية التجارة جامعة طنطا.
8. مردان ، زيد عائد و السعيري ، ابراهيم عبد موسى ، (2013) ، القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد الثامن ، العدد (25).
9. مشجل ، هاني حميد و مهاوش ، علي حسين ، (2017) ، مدى استجابة الممارسات المحاسبية للتغيرات في الإطار المفاهيمي المشترك للمحاسبة المالية ، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة واسط ، العدد (25).
10. يعقوب ، ابتهاج اسماعيل و جاسم ، عبد الرضا لطيف ، (2018) ، إختبار اثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على القطاع المصرفي الخاص في البيئة العراقية من منظور (نوعي وقيمي ، مجلة الإدارة والإقتصاد السنة الواحد والاربعون ، العدد مئة واربعة عشر.